

الشرح المطول على زاد المستقنع - كتاب الصلاة للشيخ أحمد بن

عمر الحازمي 92

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد. نزل الحديث في بيان ما يتعلّق - 00:00:00 شروط الصلاة حيث اخذنا الشرط الاول وهو دخول الوقت ثم فالنبي ستر العورة سبق بيان حقيقة العورة وما يجب ستره كذلك عورته رجل وامه ام ولد معتنق بعضها. وكل الحرة عورة الا وجهه. هذا الذي - 00:00:28

سبق الحديث عنه من بيان الشرط الثاني وهو ستر العورة. حينئذ يكون قد انتهى المصنف رحمة الله تعالى من بيان ما يجب ستره مما يسمى عورة. مما يسمى عورة. فما يجب ستره في الصلاة نوعان. منه ما هو عورة ومنه ما هو - 00:00:58 ليس بعورة. حينئذ ما يتعلّق بالعورة ذكره فيما سبق. ثم قال رحمة الله تعالى وتستحب صلاته في ثوبين ويكفي ستر عورته في النفل مع احد عاتقيه بالفرض مع احد عاتقيه في الفرض تستحب صلاة - 00:01:18

بثوبين صلاته ضمير اعوذ بالله من الرجل كأنه قالوا تستحب صلاة الرجل في ثوبين يعني المراء سيأتي البحث فيها واما الرجل فبعد ما بين ما يجب ستره من العورة قال تستحب - 00:01:38

يعني استحب الشرع ان يصلى الرجل في في ثوبيه والاستحباب حكم حكم شرعى وهما طلب الشارع وفعله طلب غير جازم غير غير جازم. وتستحب صلاته في ثوبين. واما الثوب الواحد فاما ان يكون - 00:01:58

سابقا يلتحق به وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في ثوب واحد ملتحفا به واما ان يكون ازارا يعني هل يجوز ان يصلى في الثوب الواحد؟ نعم يجوز ان يصلى في ثوب واحد. هذا محل وفاق. وانما الخلاف هل في الفرض - 00:02:18 يجب ان يستر المنكب او لا هذا مسألة ستائي. اما من حيث هو فالثوب الواحد يجوز ان يصلى فيه الرجل حينئذ من يكون رداء من يكون ازارا. معلوم الرداء والازهار. ازار ما يكون اسلفه فوق اسفل. والرداء - 00:02:38

ما يكون اعلى ما يكون اعلى. حينئذ لمن يكون رداء سابغا يلتحف به. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى ملتحفا به واما ان يكون ازارا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى به فالثوب الواحد مجزى الصلاة كما انه يستحب - 00:02:58 احب ان يصلى في ثوبين حينئذ من هذه الجملة وتستحب صلاته في ثوبيه ما حكم صلاة الثوب الواحد؟ نقول مجزنة. واما الثوبان هذا محل استحباب. محل استحبابه. قال في الانصاف ويستحب للرجل ان - 00:03:18

تصلى في ثوبين بلا نزاع. يستحب للرجل ان يصلى في ثوبين بلا نزاع. بل ذكره بعضهم اجمعوا لكن قال جماعة من الاصحاب مع ستر رأسه والمام ابلغ. يعني ان يستر رأسه يغطي رأسه. جاء فيه بعض - 00:03:38

اثار عن بعض الصحابة لكن من حيث حكم شرعى للاستحباب او لا؟ حينئذ ينظر الى قوله تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم المراد به ما يتزين به الناس بعضهم لبعض فكلما اعد كمالا في الزينة فهو مطلوب في الصلاة. اذا كان في عرفا - 00:03:58

الناس عرف البلد انهم اذا غطوا رؤوسهم في مقابلتهم لبعضهم بعضا او في اعيادهم ومناسباتهم صار شمالا من حيث الزينة حينئذ يكون مستحبا في في ماذا؟ في الصلاة. لا من باب كونه عرفا وانما لكونه داخلا في قوله تعالى - 00:04:18 نأخذ زينتكم. خذوه زينتكم لان اخذ الزينة كما سبق منه ما هو واجب ومنه ما هو مستحب. واما ما لم يكن عرفا عنده تغطية الرأس

حينئذ لا يقال بالاستحباب. لأن الزينة هذه مفهومه تختلف من من بلد الى بلد من زمن الى زمن. لأن المرد هو - 00:04:40 الى العرف حينئذ ما عده العرف كماله الزينة اخذ بالصلاه. وما لم يكن كذلك حينئذ لا يؤخذ الصلاه. اذا القول بان ان الامام او المأمور 00:05:00 والامام ابلغ بتغطية رأسه انه مستحب هكذا باطلاق نقول هذا فيه فيه به نظر. بل الصواب والتفصيل - 00:05:20 فما كان زينة في بلد او قوم حينئذ اتخاذ في الصلاه وما لم يكن حينئذ نقول الاصل عدم الاستحباب منصر عدن عدم الاستحباب. حينئذ يكون في هذا البلد مثلا الاصل هو تغطية الرأس تعتبر عيب - 00:05:40 ان يخرج الانسان من بيته هكذا برأسه. خاصة اذا كان من اهل القدوة طالب علم ونحوه. فلا يخرج الا بثوبه عند ومغطى رأسه. اذا 00:06:00 لكن قال جماعة من الاصحاب مع ستر رأسه والامام ابلغ - 00:06:20 والامام ابلغ. حينئذ نقول هذا فيه الاطلاق فيه نظر. من الصواب انه مردود الى العرف. لأن الله تعالى قال خذوا زينة عند كل مسجد حينئذ اخذ الزينة يختلف من موضع الله الى الى موضع لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلی كذلك يعني بتوبين - 00:06:40 مراد هنا استدلال على الاستحباب. لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلی كذلك. يعني فيه في توبين. ولقوله عمر رضي الله تعالى عنه اذا وسع الله عليكم فاوسعوا اذا وسع الله عليكم فاوسعوا - 00:07:00 جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في ازال ورداء في ازال وقميص في ازال وقبا في طولية ونداء بسراويل وقميص بسراويل وقباء 00:07:20 بتبان وقميص. هكذا الاثر عن عن عمر. وهذا او هذه - 00:07:40 ما تعتبر كمالا في الزينة في ذلك الزمن. حينئذ لا يكون مستحبا في هذا الزمن ان يتخذ هذا النوع. الا في حالة واحدة اذا قلنا بان النبي صلى الله عليه وسلم يقتدي به في مثل هذه الموضع. وهذه مسألة الخلاف خلافية بين الاصوليين. هل - 00:08:00 النبي صلى الله عليه وسلم فيما اذا كان من لباسه من نعل وعمامة او نحو ذلك هل هو مما يقتدي به فيكون مستحبا او لا؟ وهذا اكثرا 00:08:20 اهل العلم على على المنح. ولكن اكثرا اهل الحديث على انه مما يستحب لعموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله - اسوة حسنة. والاسوة فعلة من التأسي. بمعنى انه يقتدي به مطلقا. والاطلاق هنا اخذ من قوله في رسول الله. ولا شك ان في هنا 00:08:40 الظرفية والظرفية محلها المظروف الذي هو الرسول والرسول - 00:09:00 وصفات. حينئذ ما كان في ذاته مما يقتدي به وما كان من صفاته وعاداته وكلامه. وما جاء به من تشريع فكله داخل في في هذا 00:09:20 النص. هذا النص مطلق. حينئذ تقييده بنوع دون نوع نقول نقتدي به في كذا دون كذا - 00:09:40 نحتاج الى مقييد وتقييد المطلق دون دليل كتخصيص العام دون دليل. وكما نمنع ان يأتي اتي ويقول هذا العام مخصوص لكتذا وكذا. 00:10:00 نقول هذا دليل الذي خصت به لابد ان يكون دليلا شرعيا - 00:10:20 ان يكون كتابا سنة اجماعا قياسا صحيحا. حينئذ اذا خصص بدليل شرعى صحيح فعلى العين والرأس. واما مجرد علل وتجعل 00:10:40 مخصوصات للعمومات تقول هذا لا يستقيم. لماذا؟ لأن الشرع دل على اعتبار العموم بمفهومه العام - 00:10:40 ومفهوم العام معلوم انه كليا. بمعنى انه يصدق على كل فرد فرد من افراد مدلول اللفظ. حيثما لكل فرد حكم فانه كلية قد علم. مدلوله 00:10:40 كلية. اذا العام مدلوله كليا. والمراد بالكلية بمعنى ان الحكم يتبع - 00:10:40 كل فرد من افراد العام ولا يجوز تخصيص او اخراج فرد من افراد العام الا بدليل شرعه لانه يعتبر معارضا لما حكم به الله عز 00:10:40 وجل. فاذا قال اقتلوا المشركين. نقول المشركين هذا لفظ عام. لفظ لفظ عام او نترك هذا المثال. قد - 00:10:40 افلح المؤمنون. المؤمنون هذا لفظ عام. عن اذن نقول هذا يصدق على كل من اتصف بصفة الایمان. اخراج زيد من الناس مع كونه 00:10:40 متصلة بصفة الایمان يحتاج الى الى مخصوص دليل واضح لماذا؟ لأن الله تعالى حكم عليه في هذه الاية قد افلح المؤمنون حكم عليه 00:10:40 بانه - 00:10:40 مفلح واذا كان كذلك حينئذ لا يعارض هذا الحكم الا دليل شرعى. كذلك المطلق اذا اطلق الشارع كان في الكتاب او في السنة حكما 00:10:40 حينئذ لا يجوز تقييده الا بنص شرعى. الا بنص شرعى. وعليه نقول - 00:10:40 قل في رسول الله ظاهر اللفظ على عمومه رسول يطلق مرادا به الذات المتصفه بصفة الرسالة حينئذ امرنا الله عز وجل بالتأسي به

مطلاً ولم يقيده في رسول الله في ماذ؟ في اقواله في افعاله في تروكه في عاداته في تشرعياته - [00:10:20](#)
كل هذه الاحوال داخلة في هذا النص. كل هذه الاحوال داخلة في هذا النص. حينئذ اخراج الافعال او العادات يحتاج الى دليل واضح
- [00:10:40](#)

ليس النظر الى فعل الصحابة او تعامل الصحابة مع مع النبي صلى الله عليه وسلم. الصحابة متى ما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم
فعل شيء فعلوه دون سؤال ولذا خلع النعل في الصلاة فخلع واتخذه خاتما فاتخذوا خاتما. وكذلك فعله لا يجعل معارضا - [00:11:00](#)
قوله من كل وجه وهذا خطأ كبير جدا حتى عند الشوكاني مع اننا نجله كثير لكن هذا الموضع يخطئ كثير. لأن الاوطان من اولها الى
اخره ما يأتي قول يعارضه فعل الا قال الفعل مخصوص به والقول لlama. كلما تعارض امران - [00:11:20](#)

قول النبي صلى الله عليه وسلم مع فعله قال قوله لlama والفعل خاص به من اجل فك جهة تعارض هذا خطأ لماذا؟ لأننا نقول في باب
التشريع انتبه لهذا القيد في باب التشريع قول النبي صلى الله عليه وسلم - [00:11:40](#)

ثم فعله السیان في مرتبة واحدة. كما نقول في اخذ الاحکام الشرعية الكتاب والسنّة في مرتبة واحدة اذا قيل بان مصدر الاحکام
الشرعية الكتاب والسنّة فصار في مرتبة واحدة. حينئذ تأخذ من الكتاب وتأخذ من السنّة. ولا نعارض بينهم - [00:12:00](#)

واذا جاء تعارض لا نقل هذا قاله الله وهذا قاله الرسول فما قاله الله مقدم وما قاله مؤقت لا هذا خطأ ولا يقل به احد من اهل العلم
فاذان كان كذلك فقوله صلى الله عليه وسلم مع فعله سیان في مرتبة واحدة فهذا هو الاصل. متى نرجع الى كون - [00:12:20](#)
القول ارجح من الفعل اذا لم يمكن الجمع بتة. اذا لم يمكن الجمع نقول القول لا شك انه اقوى من من الفعل واما من حيث التشريع
فانتبه. كثير من المتأخرین يخلطون في هذه المسألة. في باب التشريع نقول القول - [00:12:40](#)

فعل السیان في مرتبة واحدة حينئذ اذا تعارضنا نفعل بينهما كما لو تعارض قوله مع قوله اليه كذلك كما نصنع مع قول النبي صلى الله
عليه وسلم بالتعارض وقوله حديث وحديث قولي وقولي تقول هذا عام هذا خاص يحمل عليه هذا مطلق هذا - [00:13:00](#)
المقييد هذا نهي هذا صالح هذا امر هذا صالف الى الندب. هكذا فعله مع قوله نعامل بهذه المعاملة. ولذلك بعطف ذهب الى ان فعل النبي
صلى الله عليه وسلم اقوى من من قوله. واستدل به احنا خرجنا عن الموضوع لكن مفید جدا تقييد هذا - [00:13:20](#)

ذهب الى ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم اقوى منه من قوله لماذا؟ قال لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الوصال ثم واصل
فواصل الصحابة ماذا صنعوا؟ قدموا الفعل على القول. لو كانت القاعدة الاصولية عند المتأخرین واذا تعارض قدم القول صحيحة - [00:13:40](#)

لما فهم الصحابة الذي فعلوه وانما قدموا فعله على قوله. فجعلوا الاحتمال في القول لا في الفعل. وكثير من المتأخرین يجعلون
الاحتمال دائمًا في الفعل فتأتي الخواطر العقلية ويقال الفعل النفسي يحتمل ويحتمل الى اخره. يظن القارئ او طالب
المبتدئ او الذي لا يعي ان هذه - [00:14:00](#)

تسقط الاستدلال بهذا الفعل. ونقول هذا تشريع هذا دليل يعتبر وورود الاحتمال يسقط الاستدلال قل لا ليست التجويزات العقلية
مقبولة في هذا النظام. وانما لابد ان يأتي بعلة او احتمال واضح - [00:14:24](#)
هذا الاحتمال مستند الى دليل شرعي. ليس هكذا احتمال عقلي من عندي. لا انما لابد ان يكون مستندًا دليلاً شرعياً. اذا الخلاصة
نقول قوله صلى الله عليه وسلم مع قوله في مرتبة واحدة. اذا انتبه الطالب لهذه القاعدة اسقط كثير من الاحکام عند المتأخرین
- [00:14:39](#)

لماذا؟ لأنهم يجعلون القول مقدمًا مطلقاً والفعل مؤخرًا مطلقاً فإذا تعارض حينئذ القول مقدم انه متعلق بالامة. يقول هذه القاعدة فعل
الصحابة دل على بطلانها ليست بصحيحة. صليون نعم لهم مكانتهم والعلم لهم مكانتهم - [00:14:59](#)
لكن لا نتبعهم في كل صغيرة وكبيرة لا بعض النصوص التي تعامل معها الصحابة ونقلت اليها فهمهم كما فهموا ان الفعل مقدم على
القول في في الوصال نقول هذا تقييد صول الصحابة هم اعلى درجات فيه فهم الشريعة هم اصوليون هم اهل - [00:15:19](#)

انمة لي للاصوليين المتأخرین. لماذا؟ لأنهم اهل اللسان ولانهم لقوا النبي صلی الله علیه وسلم وعاصروا تشریع. عرفوا اسباب نزول عرف الناسخ منسوب الى اخره. معلم الامة بشریعه النبي صلی الله علیه وسلم. حينئذ فهموا ان الفعل مقدم على القول. حينئذ هذا القاعدة - 00:15:39

التي وصلها كثیر وجرى عليه كثیر من الفقهاء المتأخرین صارها كثیر من الاصوليين نقول هذه القاعدة باطلة فاسدة هذا لاطلاق الامر بالتعسی في الآية. لقد كان لكم في رسول الله اسوة في للظرفية. رسول الله - 00:15:59 ذات المتصفه بالرسالة فاطلق اسوة مطلقا دون قيد. فمن اراد ان يقييد ويخرج بعض الانواع بالدليل على العین واذا لم يأتي بالدليل حينئذ نقول عاصف البقاء على اطلاقه حتى يرد الدليل - 00:16:22

فعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم يعتبر في مقام فهم النصوص وقد ايدهم النبي صلی الله علیه وسلم اقرهم فيه جزئية معينة لكن لا نعمم الحكم في هذا. قد يكون ثمة قرينة وجدوها لي انهم قدمو الفعل مطلقا على القول في النهي عن - 00:16:42 او اعتبروه انه قرین صارف لي للوصی. او ان الجهة منفکة من حيث الوصال نوعية الوصال. لأن الذي اذن به النبي من الوصال الى السحر. هذا مأذون فيه مع الكراهة. مع مع الكراهة. فيجوز للمسلم انه اذا اراد ان يواصل يعني اذا غربت الشمس يبقى مور - 00:17:02

صائما الى وقت السحر. واما ان يصل اليوم باليوم هذا منهي عنه. وهو الذي فعله النبي صلی الله علیه وسلم. فعله النبي صلی الله علیه وسلم. اذا هذه المذکورات هنا نقول تختلف من زمن الى زمن. يعني هل يلبس الانسان الرداء والازار؟ لأن النبي صلی الله علیه وسلم لبس الازار والرداء - 00:17:22

نقول على القاعدة العامة الاصل انه تشریع. فنقتنی بالنبي صلی الله علیه وسلم في هذا. فلبس الازار والرداء. لكن هذه ایه الافعال التي فعلها النبي صلی الله علیه وسلم؟ حينئذ عندنا قواعد عامة قواعد يمكن تقييد مثل هذه - 00:17:42 تصرفات من امکنه ان يتاثر بالنبي صلی الله علیه وسلم حيث لا ينکر عليه ولا يكون فيه تشويه مثلا او الاستقامة في بعض الاماکن حينئذ يتتعسر على اصل هذا فيعترض ويلبس الازار والرجال لأن النبي - 00:18:02

صلی الله علیه وسلم فعل فيفعل كما فعل ولذلك ذکر فتوحه في مختصر التحریم او في شرحه نسيت في هذه الآية اسوة حسنة فسرها قال ان تفعلا كما فعل النبي صلی الله علیه وسلم لاجل انه فعل - 00:18:22

وان ترك كما ترك لاجل انه صلی الله علیه وسلم ترك. ويبقى على هذا على هذا الاطلاق. حينئذ نقول هذه الافعال لبس العمامة والنعل وكذلك الازار والرداء. نقول هذا الاصل استحباب ان يقتنی المسلم بالنبي صلی الله علیه وسلم في مثل هذا. واکثر اهل - 00:18:40 الحديث على هذا ولكن اذا اختلف الزمان واختلف اللباس حينئذ نقول ليست القاعدة ان توافق لباس قومك كما يظن قلنا ليست هذه القاعدة. وانما القاعدة انك توافق لباس النبي صلی الله علیه وسلم للامور العامة. الادلة العامة لكن ان حصل تعارض. حين - 00:19:00 لا شك ان نشر الدين وان آباء البقاء التعسی بالنبي صلی الله علیه وسلم في غير اللباس انه مطلوب من الناس. فإذا كانت هذه الافعال تؤدي الى ان ينفر الناس منك ومن دعوتك حينئذ لا شك ان ابلاغ الاحکام الشرعیة وتعليم الناس ونشر الدعوة والتعلم - 00:19:20 التعليم انه مقدم. فمراعاة المصالح حينئذ نقول مقدم على دار المفاسد. فيسد هذا الباب لخاص من الخواطر ليس عاما نقول للناس لا تتأسوا هذا ليس بوارد نقول لا انت يا زید من الناس اذا لم تستطع لهذه الامور حينئذ انت في نفسك خالف - 00:19:40 فيكون الافضل في حرك ان تلبس ما يوافق الناس. واما ان يكون هو القاعدة العامة او انه مستحب مطلقا فلما. هذا مخالف لي الادلة. ودائما ننطلق من القواعد لا من الفروع. تقاعدنا قاعدة بان النبي صلی الله علیه وسلم يتأسى به مطلقا دون تفصیل. قد حث الله عز وجل على - 00:20:00

ذلك هذا الذي فهمه الصحابة حينئذ نقول هذا العصر. ولذلك انس لما اذکر له صار يحب الدباء لماذا كل هذا نوع من الاكل لانه رأى النبي صلی الله علیه وسلم هل نقول مبتدع؟ لبس النعلة السبتوية كان ابن عمر يحرص عليها - 00:20:20 هل نقول مبتدع؟ لانه تقرب الى الله عز وجل بما لا يتقارب به قل لا هذا فهم الصحابة. عشرات النقول عن الصحابة انهم كانوا يتاؤن

بالنبي صلى الله عليه وسلم مطلقا دون تفصيل. فيما يسمى بالعادات وفيما يسمى تشرعياته العبادات. حينئذ نقول - 00:20:40
هذا هو الاصل. لكن اذا وجد ما ينزع حينئذ نجعل المفضول فاضلا باعتبار زيد من الناس وفي زم من معين الفاضل
قد يكون مفظولا لكن ليس على جهة الاطلاق. وانما يكون على جهة الخصوصية. مثلا بعطف الناس - 00:21:00
في النوافل ان تكون في البيت. اليس كذلك؟ افضل صلاة الرجل في بيته الا المكتوب. لكن الانسان لو كان في المسجد يصلی الرواتب
يصلی خشوع وطمأنينة والى اخره. وانما صلی في بيته قد يشغل قد الى اخره تأتيه عوارض. حينئذ صار المفضول - 00:21:20
صلاته في البيت فاضلا. وصار الفاضل الذي صلاته في بيته مفضولة. لكنه قعد الناس قاعدة عامة صلوا فيه المساء الرواتب لان
الانسان لو صلی في بيته لا يحسن الصلاة قل لا. وانما هذا يختلف قد يوجد من الناس من اذا صلی في بيته يكون اخشى مما لو صل
في المسجد - 00:21:40

جاء على الاصل اولى جاء على الاصل. حينئذ هذا الفاضل في حقه ان يصلی الراتب في بيته. والمفضول ان يصلی فيه في المسجد
هذا وافق الشرع وافق الشرع. لكن لو عكس شخص من الناس قال انا لا اجد الخشوع الا في المسجد. حينئذ اقول له بخصوصك انت
00:22:00 -

باعتبارك انت زيد من الناس ليس بقاعدة عامة صار المفضول فاضلا والفاضل مفظولا. هذا مثله. الاصل العام التأسي بالنبي صلى الله
عليه وسلم مطلقا في كل ما نقل عنه اذا زيد من الناس اشتكي او قوم من الناس او بيئة او مكان حينئذ يعتبر الحكم مستثنى
باعتباره - 00:22:20

المفضول فاضلا والفاضل مفظولا. وتستحب صلاته في ثوبين. نقول لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلی كذلك ولذلك قال الشارح
كالقميص والرداء والازار او السراويل مع القميص. والقميص جمعه قمصان - 00:22:44
فلان وفعله يعني يجمع على نوعين وهو ما يلبس على الجلد من قطن وكتان لا من صوف والرداء الملحفة كسر الميم يشتمل بها يعني
يلتحف بها. والازار الملحفة ايضا وكل - 00:23:06

وما سترك او فسره بعضهم بما يستر اسفل البدن والرداء ما يسر به اعلاه وكلاهما غير مخيط. وقيل ازار ما تحت العاتق والرداء ما
فوقه والظهر. والكل صحيح يستحب احدهما مع القميص والافضل القميص - 00:23:26
والرداء ثم الازار. الافضل هذا حكم شرعى. لان الفضيلة والنندم هذى كلها فضيلة والنندب والذى استحب تردادف ثم التطوع فضيلة
والندب والذى اصطحب ترانا كلها هذه الفاظ مترادفة. وفرق بعض المتأخرین من اصولیین - 00:23:46

التفريق محدث. لان الجامع بين هذه الالفاظ كلها انه ما طلب الشارع فعله طلبا غير جازم ما اثیب فاعله ولم يعاقب تاركه. حينئذ لا
نحتاج ان نفصل في افعال النبي صلى الله عليه وسلم ما فعله مرة - 00:24:06

فهو سنة وما لم يفعله فهو فضيلة والفضيلة افضل من السنة. كل هذه لان يترتب عليها احكام. نقول هذه كلها اصطلاحات مذهبية
يعني متأخرة وهي حادثة. وهي وهي حادثة. والاصل ان السنة والنفل والفضيلة مقابل - 00:24:26

كده ليه؟ للواجب. وثوابها واحد. ان جاء دليل يدل على شيء معين باعتبار الزيادة والثواب حينئذ اعتبر. والافضل القميص ثم الازار او
السراويل مع القميص او السراويل مع القميص. ثم احدهما مع الرداء وافضلهما مع - 00:24:46

الرداء لانه ليس الصحابة ولا يحكي تقاطيع الخلقة افضلهما تحت القميص السراويل لانه استر. وقال عن ابن تيمية رحمه الله تعالى
الافضل مع القميص السراويل من غير حاجة الى الازال والرداء. وقال القاضي يستحب لبس القميص - 00:25:06
يستحب لبس القميص. اذا وتستحب صلاته في ثوبين قال الشارع كالقميص والرداء والازار او السراويل مع القميص. وهذا يعتبر
اثر كلما كان اثر لعورته وما امر بسترها بالصلاحة سواء كان امر على جهة استحب او الوجوب فهو اكمل. ومن الثوبين الازار -
00:25:26

ولا يكره في ثوب يستر ما يجب ستره. لما في الصحيحين لانه اذا غبط تستحب صلاته في ثوبه. اذا في ثوب واحد لا تستحب. اليس
ذلك؟ حكمهن بالاثبات يخالفه. وتستحب صلاته في ثوبين. اذا في ثوب واحد لا تستحب صلاته - 00:25:56

بالعكس هل اذا نفي الاستحباب وقعنا في الكراهة؟ لا جوابنا. الجواب لا لا فيه في القراءة. لكن هذا الاستحباب نفي الاستحباب باعتبار الشخص الاحاد. اما باعتبار العموم فيقع في الكراهة. يعني - 00:26:16

لو كان الانسان من عادته انه يصلى الفرض ويصلى الراتبة. الاصل انه يصلى الراتبة ويؤتى ولكن اذا ترك راتبة واحدة نقول ترك مستحب لكن هل وقع في مكروه؟ الجواب لا - 00:26:36

لكن لو ترك الرواتب كلها وقع في مكروه وقع في مكروه لماذا لأن النصوص العامة الدالة على المساعدة في الخير ونحوها تدل على ان الانسان الاصل فيه او ان مسلم الاصل فيه ان يكون سباقا للخير. اذا ترك حينئذ يكون ثمة ثوانٍ وتكاسل. والاصل في - 00:26:56 الا يكون متکاسلا وقد دلل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه ان يجنبه ربه جل وعلا الكسل. ولذلك الامام احمد رحمة الله لا يترك الوتر الا رجل سوء. لماذا؟ مع انه يرى انه مستحب. لانه لا يترك ما جاء فيه من الفضل والاحاديث - 00:27:26

متواترة في بيان مشروعيته حتى قال امام من الائمة انه واجب كالصلوات الخمس لا يترك هذا الفضل الا رجل ليست عنده رغبة في الخير. قد يعتبر ماذا؟ يعتبر نقصا. اذا كان نقصا حينئذ عيد عليه او رجع اليه بقوله. اذا المراد هو - 00:27:46

هنا انه اذا قيل يستحب صلاته بثوبه لا يفهم منه انه يكره ان يصلى بثوب واحد. ولذلك قال المحسبي هنا ولا يكره وبثوب يستر ما يجب ستره. بما في الصحيحين لما سئل صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في التوب الواحد قال او لكم ثوبان - 00:28:06

لا النبي صلى الله عليه وسلم يعلم ولذلك قال الخطاب لفظه استغفار ومعنى الاخبار او لكم ثوبان كانه يستفهم النبي صلى الله عليه وسلم. وليس هذا المراد. المراد الاخبار يعني ليس لكم ثوبان وانما الغالب - 00:28:26

والعكس ان يكون كل شخص من فقر الصحابة ثوب واحد. قال الخطاب لفظه استغفار ومعنى الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب دل الحديث على ان الثوب الواحد مجزئ. قال النووي لا خلاف في جواز الصلاة في التوب الواحد. واجمعوا على ان - 00:28:46

بالثوبين افضل. والله تعالى امر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة. وهو اخذ الزينة. فقال يا بني ادم خذوا عند كل مسجد فعلق الامر باسم الزينة لا بستر العورة ايذانا بان العبد ينبغي له ان يلبس ازيد ثيابه - 00:29:06

واجملها في الصلاة للوقوف بين يديه تبارك وتعالى والتذلل للوقوف بين يديه والتذلل له والخضوع جلاله يسن لبس الثياب البيضاء والنظافة بثوبه وبذنه واتفاق اهل العلم. ثم قال رحمة الله تعالى - 00:29:26

ويكفي ستر عورته في النفل. وتستحب صلاته في ثوبين ويكفيها يكفي هنا مبحث اصولي ما هو ويكتفي كفاية العبادة اجزاء وهي ان يسقط الاقتضاء او السقوط للقضاء يكفي يعني يجزي يعني يكتفي كفاية العبادة باسقاط الطلب او الاقتضاء - 00:29:46

هو الاجزاء. قوله ويكتفي يعني يجزي. ستر عورته. عوره من؟ الرجل في النفل يعني لو ستر عورته ما بين السرة الى الركبة وصلاته صحيحة مجزئة. لماذا؟ لانه اتى بالواجب. اتى بالواجب. ما هو الواجب في النفل ان يستر - 00:30:25

وعورته ما بين السرة والركبة. حينئذ اذا فعل ذلك عمدا نقول صلاته صحيحة. وصلاته مجزئة على انه اسقط الطلب. اسقط الطلب. ويكتفي ستر عورته. اي عوره الرجل في النفل اما ما زاد على ستر العورة ما بين سرة والركبة فهو زيادة. يعتبر سنة. فاذا زاد - 00:30:55

الثوب وغطى المنكبين ولبس الشماغ والبشت نقول هذا يعتبر ماذا؟ يعتبر زيادة وكله يعتبر سنة وادا صلى اخر وهو ساتر لعورته مغلظة لعورته ما بين السرة والركبة حينئذ نقول هذه صلاة - 00:31:25

فكلاهما قد ادى ما عليهم. ويكتفي ستر عورته في النفل. قال اجماعا من لكن يا جماعة اذا في نظر في في نظر اذ بعث الفقهاء ومنهم الخرق في المذهب الاصحاب انه يجعل - 00:31:45

على النفلة كالفرض بمعنى انه لا بد مع ستر العورة من تغطية احد العاتقين. من تغطية احد العاتقين فقوله اجماعا اقل هذا فيه نظر. هذا كثير عند المتأخرین في حکایة الاجماع. اکثر اجماع المتأخرین - 00:32:05

وقول الجمهور او الجماهير او ان يقل الخلاف بحيث لا يكاد يذكر المخالف. واما ان المراد به الاجماع اتفاق طائفة الى اخره نقول هذا ليس كذلك. ويكتفي ستر عورته في النفل. قال اجماعا قلنا فيه نظر - 00:32:25

قال لانه مبناه لان مبناه على التخفيف. يعني النفل مبناه على التخفيف. ولذلك يسامح فيه بترك القيام. يعني القيام ليس بواجب. ليس بركن فيه في النفل. ولكن نقول هنا لان النص جاء بذلك. لان - 00:32:45

نصل جاء بذلك لو لم يرد نص بان القيام يمكن ان يسقط بمعنى انه من صلی قاعد متعتمدا عالما نفلا صحت صلاته. لو لم يرد نقول الاصل ان النفل والواجب سيئة - 00:33:05

ما ثبت في النفل ثبت في الواجب وما ثبت في النفل هذه قاعدة مطردة هذا الاصل صيام النفل من حيث الاحكام ومن حيث حقيقة الصيام من حيث المفسدات كصيام الواجب لا فرق بينهما. كذلك في الصلاة ما ثبت في النفي - 00:33:25

الاصل انه ثابت في في الفرض والعكس بالعكس. فكون قاعدة تعمم لان مبناه على التخفيف نقول التخفيف هنا ما جاء الشرع به واما ما لم يرد الشرع بتخفيف في النفي الاصل الحاله بالفرض فهذا القاعدة عليا - 00:33:45

مسلمه بمعنى انه اذا قيل بان النفل مخفف فيه حينئذ نخفف بالاجتهاد نقول لا وانما بدليل شرعي. وجاء الشارع باسقاط القيام عن المتنافس. من اجل ان يكثر الانسان. يكثر النافلة لو قاموا جالس قد يتعب - 00:34:05

لو كان يصلى جالسا قد يكثر من قيام الليل ونحو ذلك. فيبقى على على الاصل. وكذلك الاستقبال في حاله سيره مع القدرة يعني استقبال القبلة لا يشترط اذا كان في السفر وهو في السيارة مثلا اراد ان يصلى له له ان يصلى طيب - 00:34:24

القبلة يعرف انها في الخلف ماذا يصنع؟ يصلى كما هو على حالي ولو ترك شرط وهو استقبال القبلة عمدا عالما. لماذا تخفيف من الشعرا حسنت نعم. لان الشرع قد اتى بهذا. فاذا لم يأتي الشرع بهذا الاستثناء بقينا على الاصل. وهو انه لو صلی في سيره - 00:34:44

مخالفا للقبلة صلاته باطلة كذلك؟ بقينا على الاصل. حينئذ صارت هذه القاعدة علية. ليس كلما ادعينا بان النفل فيه تخفيف من حيثية معينة قلنا بها. لان الاصل التخفيف في النفل قل لا الاصل استواء النفل بالفرض فما جاء التخفيف - 00:35:10
شرع في النفل ابقيناه وباقي الاصل على على اصله. واستدل بعضهم بحديث اذا كانت ثوب ظيقا فاشدده على حقوقه. قال هذا فيه تطوع. اذا كان الثوب ضيقا فاشدده على حقوقه - 00:35:33

قال هذا في التطوع وحديث ابي هريرة الذي في الفرض وظاهر كلام الخرقى التسوية بين النفل والفرض بمعنى ان المذهب انه لا يكفي ستر العورة في الفرض بل لابد مع ذلك ان يستر احد العاتقين. عند - 00:35:55
خلاف ذلك. بمعنى انه يشترط الاستواء او انه يشترط مع ستر العورة في النفل ستر احد العاتقين. مظاهر كلام الخرقى التسوية بينهما. لان ما اشترط للفرض اشترط للنفل كالطهارة؟ نعم. هذا تقييد صحيح. ما اشترط للنفل اشترط الفرض. وما اشترط للفرض وهو وجوب - 00:36:15

او ما اوجب للفرض وهو وجوب ستر احد العاتقين كذلك اوجب فيه بالنفل. فالتفرقه بينهما بدون دليل غير ولان الخبر عام فيهما كما سيأتي. اذا ويكفي ستر عورته في النفل. وال الصحيح انه - 00:36:45
لا يكفي بل لابد مع ذلك ان يغطيها ويستره مع العورة احد العاتقين. كالفرض كلب لعموم النص النبي صلی الله عليه وسلم قال لا يصلى الرجل في الثوب الواحد ليس - 00:37:05

على عاتقه منه شيء. هذا نهي والنهي ليه؟ للتحريم. حينئذ لا فرق بين النفل والفرض في ذلك. وهو قول سيأتي قوله ابي الخطاب وابن عقيل ونحوها. ومع احد عاتقى في الفرض ومع احد عاتقى في الفرض. في الفرض هذا متعلق بقوله يكفي. ومع احد - 00:37:25
في عاتقى هذا متعلق بيكفي كذلك. لان مع اهل ظرف. ويكفي ستر عورته في النفل ثم قال ومع كانه قال ويكفي ستر عورته مع احد عاتقى في الفرض يكفي في الفرض - 00:37:55

ها ستر عورته مع احد عاتقى. حينئذ الحكم في الفرض على ما ذهب اليه المصنف الحكم في الفرض يزيد على الحكم في النفل بشيء واحد وهو تغطية او ستر احد العاتقين. واشتراكا في وجوب ستر عورة. وجوب ستر العورة - 00:38:15
ما بين السرة والركبة هذا شرط صحة للصلة في الفرض والنفل. وخفف في النفل باسقاط وجوب تغطية احد المنكبين او العاتقين.

في الفرظ قال ومع احد عاتقيه. احد عاتقيه هذا لا يفهم منه التعميم. والمذهب هو التعميم. ولذلك قدر الشالح مع جميع. لماذا قدر الجميع؟ لانه - [00:38:35](#)

لا يكفي البعض لو غطى بعض المنكب العاتق لو غطى بعضه طرفه يجزي لا يجزيه لا بد من ان يكون التغطية عامة للجميع المنكبي. فقول الماتن مع احد عاتقيه لا يوفي بمراد اصحاب المذهب. وهو انه يجب التعميم - [00:39:03](#)

فقد الشارح مع جميع احد عاتقيه في الفرظ. كذلك يقال في الفرظ يعني مع القدرة. مع مع الا واجبة مع العجز. لا واجب مع مع العجز. فاذا لم يوجد الا ما يستر عوره سقط عنه. سقط عنه - [00:39:25](#)

لماذا؟ لانه عاجز وان الواجب انما يكون واجبا اذا كان قادرا لعموم قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم هذا لم يستطع ان يغطي احد عاتقيه. كذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا - [00:39:45](#)

بامر فاتوا منه ما استطعتم. حينئذ دل على ان من لم يستطع ان يغطي احد عاتقيه حينئذ سقط عنه. اذا في الفرظ نقول معه مع القدرة. الفرظ ما يقابل النفل - [00:40:02](#)

وهو ما طلب الشارع فعله طلبا جاسم. طلبا جازما. حينئذ الفرض اطلقه المصنف. فيشمل فرض العين كالصلوات خمس ويشمل فرض الكفاية كالجنازة او الجنائزه ويشمل كذلك صلاة قنودرة او اليمين. لماذا؟ لأن المصنف اطلق - [00:40:18](#)

المصنف الماتن اطلق. قال في الفرظ والفرظ ما يقابل النفل. حينئذ يدخل فيه لا نحده بالفرظ الذي المكتوبات الخمس ونجعله فرض العين نقول لا يشمل الفرض العيني والفرظ الكفاي وما فرضه المسلم بسببه هو - [00:40:48](#)

كاليمين والنذر. فلو نذر ان يصلي اربع ركعات. حينئذ نقول هذه صلاة منذورة. فيجب عليه ان يستر عورته وان يغطي يستر احد العاتقين لدخوله في عموم قوله لا يصلي الرجل بالثواب. وهذا قد صلى. حينئذ نقول الحكم يعتبر عاما - [00:41:08](#)

قال الشارح شارح الاصل ومع احد عاتقيه في الفرظ يعتبر شرطة صحة للصلاة بظاهر المذهب. يعني قوله في شرط الصحة ومنها ستر العوره هذا مقيد في الفرض بماذا؟ بان يستر - [00:41:28](#)

احد العاتقين. فلو لم يستر مع القدرة لم يتحقق الشرط. لم يتحقق الشرط. لماذا كونه لم يمثل ما جاء به الشرع. فجاء الشرع بستر العوره وبزيادة على ستر العوره. ونحن نقول هذا على المذهب نحن نقول ما جاء - [00:41:54](#)

الشرع بالامر وستر العوره والصلوة. وانما جاء الامر بالزيينة ومنه ما هو واجب ومنه ما هو مستحب. فنبقى على ما اطلقه الشارع. واما ستر العوره هذا كما مضى معنا انه لا لم يأتي به النص. وانما ذكره الفقهاء وذكره - [00:42:14](#)

لا اعتراض يعني من حيث التخطئة من الاصل وانما اراد ان يميز ان الزيينة منها ما هو عوره ومنه ما ليس كذلك ثم يذكرون ما تعلق بالعوره في الصلاة وفي غيرها واحكام الى اخره. فعلقوا الحكم ببسبة عوره. اذا وهو شرط لصحة الصلاة في - [00:42:34](#)

المذهب واختاره ابن المنذر اختاره ابن المنذر. للحديث المذكور الاتي لانه نهي والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي. لا يصلي باثبات الياء. وسيأتي بحذفها. وهذا نهي - [00:42:54](#)

او خبر في معنى النهي ومعلوم ان القاعدة العامة في المذهب عندنا وهي قاعدة صحيحة مطردة كما ذكرناه في شرح الورقات المطول حينئذ نقول هذا هذه قاعدة عامة مطردة ان النهي يقتضي فساد المنهي عنه. وقد نهى النبي صلى الله - [00:43:14](#)

وسلم ان يصلي الرجل ليس على عاتقه شيء. حين اذ قال هذه الصلاة منهي عنها فهي باطلة. فهي فهي باطلة ولان ستره واجب في الصلاة فالاخلال به يفسدها كالعوره. وذكر القاضي وابن عقيم - [00:43:34](#)

انه نقل عن احمد ما يدل على انه ليس بشرط. يعني المذهب انه شرط. ستر احد المنكبين عاتقين له شرط ونقل عن احمد ما يدل على انه ليس بشرط فانه قال في رواية في من صلى وثوبه على احدى عشر - [00:43:54](#)

عاتقيه قول احد عاتقيه واحدى. يذكر ويؤنث. والآخرى مكتشوفة يكره. سئل عنم صلى كاشفا وموطيا كاشفا احدى عاتقى ومغطيا الاخر. قال يكره واذا قال اكره يعني صلاته صحيحة. فدل على انه ليس بشرط. اذ لو كان شرطا لامرها بالاعادة. ولم يأمره بالاعادة

فدل على انه ليس بشرط عنده. هذه رواية - [00:44:14](#)

نقلت عن الامام احمد. لكن هل هي موافقة للقول الذي معنا؟ موافقة؟ هو سئل عن ماذا؟ عن لم يغطي او من ستر احدا وكشف الثاني اذا ليست مسألتنا فلا يقال رواية اخرى عن الامام احمد - [00:44:44](#)

في نفس المسألة. مسألتنا في من صلی كاشفا لم يستتر احد العاتقين. والسؤال الذي وجه للامام احمد من ستر احد العاتقين وكشف الآخر. قال يكره ولم يأمره بالاعانة. اذا لا تعتبر هذه رواية اخرى بالمسألة. لا تعتبر رواية اخرى في المسألة. قيل له يؤمر ان يعيد - [00:45:04](#)

فلم ير عليه اعادة. اجيب عن هذه الرواية بان هذا ليس رواية اخرى وانما يدل على انه لا يجب ستر المنكبين جميعا وقال القاضي وابو الخطاب وابن عقيل من الاصحاب يجب ستر المنكبين. ها - [00:45:29](#)

يجب ستر المنكبين هذا قوله في المذهب. لابن الخطاب والقاضي وابن عقيل يجب ستر المنكبين ها يعني يعتبر من شرط صحة الصلاة في الفرض ان يستر عورته ويستر المنكبين ويسر المنكبين معا لقول النبي صلی الله عليه وسلم اذا صلی احدكم في ثوب واحد فليخالف بين طرفي - [00:45:49](#)

على عاتقيه على على عاتقיהם. وهذا ليس هو المذهب. المذهب انه يجب ان يستر احد المنكبين وسيأتي ان الراجح هو ما ذهب اليه القاضي ابن عقيل وابن الخطاب. انه يجب ستر المنكبين معا. طيب - [00:46:19](#)

هنا قال شارح ومع جميع احد عاتقيه عاتقيه جميع يعني له بعث العاتق بل لا بد من التعميم له والعاتق اسم فاعل. موضع الرداء من المنكبي. موضع الرداء من المنكب المنكب هذا. ونجاد السيف - [00:46:39](#)

من الكتف او ما بين المنكب والعنق. جمعه عواتق وعتق يذكر ويؤنث. والمنكب مجتمع رأس العضد الكتف والكتف. قال الوزير اجمعوا على انه لا يجب على المصلي ستر المنكبين في الصلاة - [00:46:59](#)

فراضا او نفلا الا احمد. كأنه رأى ان هذه من من المفردات. انه لا يجب ستر انه لا يجب ستر المنكبين في الصلاة فرضا او نفلا الا احد. فاوجبه في الفرض وعنه في النفل روایتان. وقال النووي - [00:47:19](#)

غيره فيه عن احمد روایتان احدهما انه لا يجب في الفرض ولا في النفل. وهو مذهب ما لك الشافعي وابي حنيفة وجمهور السلف والخلف. لقوله والتزره. اذا تم قولان في المسألة. يشترط لا يشترط. والجماهير انه لا يشترط - [00:47:39](#)

بمعنى انه يكفي ان يستر عورته في الفرض والنفل معا. وما زاد على ذلك فليس بشرط في صحة الصلاة. ليس بشرط ما دليل المذهب؟ او الذي انفرد به الامام احمد رحمة الله تعالى حديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه في الصحيحين قوله صلی الله عليه وسلم لا يصلى - [00:47:59](#)

الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء. رواه الشیخان عن ابى هريرة. لا يصلى قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين باثبات الياء. لا يصلى هكذا اثبته الشارع هنا. لا يصلى. قال ابن - [00:48:19](#)

كذا هو في الصحيحين باثبات الياء. ووجهه ان لا نافية. لا نافية. وليست بناء اذ لو كانت نافية لحذف لها. صحيح؟ الصحة؟ الياء اذا كانت العافية نحن نقول لا هنا ليست بناافية. وانما هي نافية. لماذا؟ لانه اثبت اليوم - [00:48:39](#)

اذ لو كانت نافية لحذف اليها لكان الفعل ملزوما بلا. حينئذ يجب حذف الياء. لانه علامة جزم او هو جزم الفعل المضارع اذا دخل عليه اجازة. اذا لا يصلى يقول ان لا نافية وهو خبر بمعنى النهي. خبر - [00:49:09](#)

بمعنى النهي كأنه قال لا يصلى. لا يصلى. وعند البیانین ان ان النفي ابلغ من من النهي. لانه يدل على ان الحقيقة غير موجودة. قال الحافظ ابن حجر رحمة الله تعالى - [00:49:29](#)

ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ لا يصلى حذف الياء. وعليه تكون لا هذه نافية والفعل مضارع ملزوم بلا. وحذفت الياء. ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين - [00:49:49](#)

ان بزيادة نون التوكيد لا يصلين. حينئذ تقول لا هنا او نافية ها لكن لا يصلين نافية او نافية؟ نافية لماذا؟ توكيد الفعل المضارع متى يكون؟ ها بعد النهي وبعد القسم كذلك - [00:50:09](#)

ت肯 نافية تكون نافية لأن الفعل المضارع لا يؤكد إلا بعد قسم أو أو نهين. ورواه الاسماعيلي من الثوري عن أبي الزناد بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم. كل هذه الروايات متطابقة أن كان في بعضها ضعف. لكن لا يخالف بعضها بعضا - 00:50:49 فمن كان بصيغة النفي فهو بمعنى النهي. وما كان بصريح النهي فلا اشكال فيه موافق لمعناه خبر. وما كان لا يصلين بالتأكيد لا يخالف بل هو نهي مؤكـد. قوله الصحابي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يقول هذا واضح وبين. والاصل في النهي - 00:51:09 التحرير اذا لا يصلي نقول هذا خبر في معنى النهي او هو نهي صريح كما في قول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم او لا يصلي والنـهي يقتضي التحرير. يقتضي التحرير. حينئذ هذه الصلاة مأمورة - 00:51:29 00:51:49

بها او منهي عنها. هل هي قربة وطاعة؟ او معصية معصية. وما كان كذلك فالاصل فيه العـدم. الاصل فيه العـدم. ولذلك قيل النـهي يقتضي فساد المـنهـي عنه قد قال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد. وهذه الصلاة المـنهـي عن - 00:52:19

انـهيـ علىـهاـ اـمـرـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ اوـ لاـ؟ـ لـيـسـ عـلـيـهـ اـمـرـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ.ـ هـذـيـ قـاعـدـةـ عـامـةـ طـرـدـةـ.ـ حـدـيـتـ هـذـاـ يـعـتـبـرـ اـصـلـ فـيـ هـذـهـ قـاعـدـةـ النـهـيـ يـقـضـيـ فـسـادـ المـنـهـيـ عـنـهـ وـلـنـ يـفـصـلـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ماـ عـادـ لـاـصـلـهـ ماـ عـادـ لـخـارـجـهـ ماـ عـادـ لـوـصـفـهـ هـذـهـ كـلـهـ - 00:52:19

وانـماـ اـتـتـ مـنـ فـلـسـفـةـ الـمـنـاطـقـ وـدـخـلـتـ عـلـىـ اـصـوـلـيـنـ ثـمـ تـبـنـاـهـ بـعـضـ الـمـحـدـثـيـنـ.ـ وـصـارـ يـفـصـلـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـنـهـيـاتـ نـهـيـ عـنـهـ لـذـاتـهـ اوـ لـوـصـفـهـ اوـ لـشـرـطـ اوـ لـرـكـنـ يـعـنـيـ ماـ كـانـ دـاـخـلـاـ فـيـ جـزـءـ الـمـاـهـيـةـ اـقـضـيـ فـسـادـ.ـ وـماـ كـانـ عـنـ - 00:52:39

خـارـجـ اوـ لـخـارـجـ لـاـ يـقـضـيـ فـسـادـ.ـ نـقـولـ هـذـاـ الـاـسـتـثـنـاءـ كـالـاـسـتـثـنـاءـ هـنـاكـ فـيـ قـوـلـهـ قـدـ اـفـلـحـ الـمـؤـمـنـوـنـ.ـ لـاـنـ قـوـلـهـ فـهـوـ رـادـ مـنـ عـمـلـ عـمـلاـ

ليـسـ عـلـيـهـ اـمـرـنـاـ كـلـ فـعـلـ مـشـتـمـلـ عـلـىـ مـحـرـمـ فـهـوـ مـرـدـوـدـ لـاـنـ لـيـسـ مـاـ اـمـرـ بـهـ - 00:52:59

ليـسـ مـاـ اـمـرـ بـهـ الـشـرـعـ.ـ فـمـنـ صـلـىـ عـارـيـاـ مـعـ اـمـكـانـهـ سـتـرـهـ.ـ نـقـولـ صـلـاتـهـ باـطـلـةـ لـمـاـ الـصـلـاـةـ باـطـلـةـ؟ـ لـاـنـ عـمـلـ عـمـلاـ لـيـسـ عـلـيـهـ سـنـةـ.ـ وـهـذـهـ

الـصـلـاـةـ وـصـلـىـ.ـ لـمـاـذـاـ نـقـولـ الـجـهـةـ مـنـفـكـةـ - 00:53:19

فـنـقـولـ هـذـهـ الـصـلـاـةـ مـنـهـيـ عـنـهـ فـهـيـ باـطـلـةـ.ـ فـهـيـ بـاءـ وـكـذـلـكـ سـيـأـتـيـ لـوـ صـلـىـ بـحـرـيرـ اوـ مـغـصـوبـ اوـ بـثـوـبـ مـسـبـقـ الـصـلـاـةـ باـطـلـةـ لـعـمـومـ الـنـصـ

كـمـاـ سـيـأـتـيـ.ـ اـذـ لـاـ يـصـلـيـ نـقـولـ هـذـاـ نـهـيـ وـالـنـهـيـ يـقـضـيـ التـحـرـيـمـ.ـ حـيـنـئـذـ نـأـخـذـ بـاـنـ هـذـهـ - 00:53:39

الـصـلـاـةـ تـعـتـبـرـ مـنـهـيـاـ عـنـهـ فـهـيـ باـطـنـةـ.ـ وـلـذـكـ قـالـ الشـارـحـ اـنـ شـرـطـ لـصـحـةـ الـصـلـاـةـ فـيـ فـيـ ظـاهـرـ لـاـنـ الشـرـطـ هـوـ مـاـ يـلـزـمـ مـنـ عـدـمـهـ الـعـدـاـ.

وـهـنـاـ لـزـمـ مـنـ عـدـمـهـ وـهـوـ عـدـمـ تـغـطـيـةـ الـعـاتـقـيـنـ - 00:53:59

عـلـىـ الـمـذـهـبـ دـعـمـ الـصـلـاـةـ.ـ دـعـمـ الـصـلـاـةـ.ـ ثـمـ قـوـلـهـ لـاـ يـصـلـيـ.ـ فـعـلـ مـضـارـعـ وـهـوـ مـنـ سـبـقـ مـصـدـرـ وـزـمـنـ.ـ وـالـمـصـدـرـ نـكـرـةـ.ـ حـيـنـئـذـ نـقـولـ لـاـ

يـصـلـيـ هـذـاـ عـامـ.ـ الـيـسـ هـوـ مـنـ صـيـغـ الـعـمـومـ - 00:54:19

هـاـ مـنـ صـيـغـ الـعـمـومـ اوـ لـاـ؟ـ فـعـلـ الـمـضـارـعـ الـوـاقـعـ فـيـ صـيـغـةـ النـفـيـ اوـ النـهـيـ مـنـ صـيـغـ الـعـمـومـ عـلـىـ الصـحـيـحـ عـنـ الـاـصـوـلـيـةـ فـيـ خـلـافـ اـنـهـ

مـنـ صـيـغـ الـعـمـومـ.ـ وـلـذـكـ نـقـولـ فـيـ بـابـ التـوـحـيدـ هـنـاكـ وـاعـبـدـوـ اللـهـ وـلـاـ تـشـرـكـوـاـ بـهـ شـيـئـاـ.ـ وـلـاـ تـشـرـكـوـاـ نـقـولـ هـذـاـ نـهـيـ عـنـ الـشـرـكـ الـاـكـبـرـ - 00:54:39

فـقـطـ اوـ الـاـكـبـرـ وـالـاـصـفـرـ وـالـخـفـيـ اـنـ زـدـنـاـ عـنـ الـجـمـيـعـ.ـ كـلـ شـرـكـ ايـ نوعـ كـانـ قـلـ اـمـ كـثـرـ فـهـوـ مـنـيـ عـنـهـ بـالـاـكـبـرـ قـيـدـوـاـ بـالـاـصـفـرـ قـيـدـوـاـ بـالـخـفـيـ

فـهـوـ مـنـهـيـ عـنـهـ بـهـذـاـ النـصـ.ـ مـاـ وـجـهـهـ؟ـ تـقـولـ تـشـرـقـ فـعـلـ مـضـارـعـ دـخـلـ عـلـيـهـ صـيـغـةـ النـهـيـ فـيـعـودـ - 00:54:59

مـاـ وـجـهـ الـعـمـومـ؟ـ نـكـرـةـ فـيـ سـيـاقـ النـفـيـ؟ـ النـهـيـ.ـ لـاـنـ النـكـرـةـ فـيـ سـيـاقـ النـهـيـ تـعـمـ.ـ كـذـلـكـ لـاـ يـصـلـيـ مـثـلـ لـاـ تـشـرـكـ فـنـقـولـ نـكـرـةـ فـيـ سـيـاقـ

الـنـفـيـ.ـ حـيـنـئـذـ تـعـمـ تـعـمـ مـاـذـاـ فـجـرـ وـالـعـصـرـ وـالـمـغـرـبـ الـفـرـضـ وـالـنـفـلـ اـيـتـيـ بـالـجـنـسـيـنـ اوـ الـنـوـعـيـنـ فـتـعـمـ الـفـرـضـ وـالـنـفـيـ - 00:55:19

لـمـ اـسـتـشـنـيـ النـفـلـةـ بـمـخـصـصـ.ـ اـيـهـ تـبـيـ؟ـ بـمـخـصـصـ لـاـنـ النـصـ هـنـاـ عـامـ.ـ وـالـاـصـلـ فـيـ الـعـامـ اـنـ يـبـقـىـ عـلـىـ عـمـومـهـ.ـ فـلـاـ يـخـرـجـ فـرـدـ مـنـ اـفـرـادـ

اـلـاـ بـدـلـيـلـ شـرـعـيـ صـحـيـحـ.ـ وـلـيـسـ ثـمـ دـلـيـلـ شـرـعـيـ صـحـيـحـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ.ـ وـلـذـكـ قـلـنـاـ الصـحـيـحـ اـنـ الـحـكـمـ هـنـاـ عـامـ فـيـ النـفـلـ - 00:55:49

وـقـولـ الـمـصـنـفـ يـكـفـيـ سـتـرـ عـورـتـهـ فـيـ النـفـلـ فـيـ سـتـرـ عـورـتـهـ فـقـطـ هـنـاـ بـلـ لـاـ بـدـ مـعـ ذـلـكـ اـنـ مـنـكـبـيـهـ

معا. لا يصلني الرجل احتراما من المرأة والمرأة لها حكمه الخاص. في الثوب الواحد - 00:56:09

ليس على عاتقه منه شيء. ليس على عاتقه مفرد او مثنى مفرد ولذلك اخذ المصنف هنا على احد عاتقه ما قال على عاتقه ونحن نقول الصواب انه على عاتقين للفظ مسلم على عاتقية بالثنائية. حينئذ لا تعارض بين الروايتين - 00:56:29

فعلى عاتقه مفرد مضاف يعم. واذا كان كذلك عن اذا لا يخالف الثنائية. اذا كلا الروايتين متطابقة متوافقة بعضها يفسر بعض. فقوله على عاتقه في اللفظ نعم هو مفرد واكتفى به الاصحاب. جعلوه المذهب. ولكن رواية مسلم - 00:56:59

لفظ مسلم على عاتقية بالثنائية ولا تعارض بين هذه الرواية وبين المفرد لان المفرد اذا اضيف عم وقوله على عاتقه هذا مفرد مضاف فيعونه. اقل العموم شيئاً ليس اقل العموم ما يصدق عليه اثنان فاكثر اثنان فاكثر. اذا دل هذا النص او دل - 00:57:19

على المぬ من الصلاة بالثوب الواحد اذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء. منه منه شيء. وذهب الجمهور الى انه لا يجب لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي هريرة اذا كان الثوب - 00:57:49

واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فائزرا به. متفق عليه. قالوا لا يجب لماذا؟ لأن النبي وسلم بين حكمه في حديث اخر ولم يذكر العاتقين ولا احد العاتقين. ما هو؟ قال اذا كان الثوب واسعا فالتحف به - 00:58:09

وان كان ضيقا فائزرا به قوله فائزرا به دليل على انه لا يجب تغطية المنكبين او احد المنكبين او واحد المنكبين. وحملوا هذا الحديث لا يصلني الرجل في الثوب الواحد حمل - 00:58:29

النهي هنا على او النفي بمعنى النهي حملوه على التنزيه. بمعنى انه يكره بمعنى انه يكره. وقد حمل جمهور هذا النهي على التنزيه. وعن احمد لا تصح صلاة من قدرة على ذلك فتركه وعنده ايضا تصح ويأثم. والمذهب - 00:58:49

ما قدمناه. ودعوى الاجماع التي ادعاهما ابن المنذر فيما سبق قال الوزير اجمعوا على انه لا يجب على المصلي ستر المنكبين في الصلاة فرضا او نفلا. جعلوا هذا الاجماع عند بعض الفقهاء علة صارف او قرينة صارفة - 00:59:09

النهي او الامر فيما سيأتي من من التحرير له كراهة ومن الوجوب لا الى الندب. الى الندب. ودعوة الاجماع على جواز ترك جعل طرف الثوب على العاتق. وجعله صانفا للنهي من التحرير الى الكراهة هذا منقوظ بمخالفة احمد. هذا - 00:59:29

اذا اعتبرنا الاجماع بعد الصحابة ومنقوظ بمخالفة ابن عمر وبعث الصحابة من نقل عنهم القول بوجوب ستر احد المنكبين وكلام الترمذى رحمة الله تعالى يدل على ثبوت الخلاف ايضا. ونقل المぬ عن ابن عمر منع يعني لا يصلني - 00:59:49

وهو لم يستر احد العاتقين. وطاووس والنخعي ونقل السبكي الكبير وجوب ذلك عن الشافعى واختاره اذا تقرر عدم حجة الاجماع قرین الصالحة فالواجب جزم بمعناه الحقيقى وهو تحرير ترك جعل طرف - 01:00:09

وفي الثوب الواحد حال الصلاة على العاتق. والجزم بوجوبه مع المخالفة بين طرفيه. ولكن هذا فيه الثوب اذا كان واسعا جمعا بين الاحاديث. الجمهور كما سبق السند للحديث في الصحيحين اذا كان الثوب واسعا فالتحم به. وان كان ضيقا - 01:00:29

قل نعم النبي صلى الله عليه وسلم قال التحف به دل ذلك على انه ستر المنكبين. واما اذا كان ضيقا فلا يكفي الا ستر العورة قلنا من الاسف انه يسقط عنه هذا الواجب اذا لا تعارض. فنجعل هذا الحكم ما هو وجوب ستر المنكبين او احد المنكبين على - 01:00:49

مذهب انه اذا امكنه اذا كان الثوب يسع ستر العورة مع احد المنكبين. واذا لم يكن كذلك فحينئذ تحمل الرواية الاخرى به تزر به يعني لفوا على عورة فقط. فدل على انه لا يؤمر بستر احد المنكبين. نقول هذا حجة عليكم لا لكم - 01:01:09

لان النبي صلى الله عليه وسلم فسر بين الثوب اذا كان واسعا واذا كان ضيقا فعلى الحكم بالثوب الواسع دون الضيق ونحن نقول به في الحالين اذا كان واسعا وجوب عليك ستر احد المنكبين. واذا كان ضيقا لم يجب عليك. وما فرق الشرع بينهما هو الذي يجب اعماله تقديمه. لا نقول كيف - 01:01:29

بينهما وبين متماثلين الى اخره. هذا تعليل عليه. ولكن هذا فيه الثوب اذا كان واسعا. جمع عن بين الاحاديث قد عمل بظاهر الحديث هذا ابن حزم رحمة الله تعالى وقال وفرض على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه - 01:01:49

على عاتقه او عاتقية. فان لم يفعل بطلت صلاته. نعم. فان لم يفعل لانه شرط صحة بطل الصلاة. فان كان ضيقا اتسع به واجزأه سواء

كان معه ثياب غيره او لم يكن. ثم ذكر ذلك عن نافع مولى ابن عمر والنخعي وطاووس - 01:02:09

وطاووس اذا الصحيح في المسألة هو الاخذ بظاهر النص لا يصلي هذا نهي بمعنى النهي حينئذ نهي يعتبر باصله وهو وهو التحرير. هل دلت قرينة واضحة بيته؟ لصرف النهي عن التحرير من الكراهة نقول - 01:02:29

ما ادعاه الجمهور من الاجماع فهو باطل. وما ادعوه من ان الحديث معارض له اذا كان التوب واسعا او كان ضيقا نقول هذا الجمع بينهما فلما يجعل قرينة صارفة ويبيقى النهي على اصله. وانه يدل على التحرير اذا كان كذلك اذا صلى ولم يستر - 01:02:49

منكبيه مع القدرة نقول هذه الصلاة منهي عنها. والنهي يقتضي فساد المنهي عنه وصلاته باطلة. صلاته باطلة وتنطلق من الناس. لا تستعظام الامر انما تنطلق من من النص. وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - 01:03:08

يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه. رواه البخاري. فليخالف منعوا امر والامر يرتضى الوجوب. حينئذ يجب ان يخالف بين طرفيه. طرف وطرف. فاذا ترك هذا الواجب هذا واجب في الصلاة. فاذا ترك الوالي في الصلاة مع القدرة عليه. ما حكم؟ بطل الصلاة. لو - 01:03:28

ترك التشهد الاول عمدا بطن الصلاة. اليك كذلك؟ لو ترك الفاتحة عمدا ويقول بالوجوب مثلا او ركبة بطل الصلاة. فكذلك الحكم هنا. وحمل الجمهور هذا الامر على الاستحباب. على الاستحباب لقوله فابتزد به جعلوه قرین - 01:03:58

قل ليست بقليل صالحة بل الصواب انه يبقى على ما هو عليه. يخالفني الامام احمد والخلاف في الامر هنا كالخلاف في النهي السابق. واما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فاتزر به متفق عليه - 01:04:18

التحاق بالثوب التغطي به. والمراد هو انه لا يشد الثوب في وسطه فيصلي مكشوف المنكبين. بل يتزر به ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيكون بمنزلة الازال والرداء. هذا اذا كان الثوب واسعا يلتحم به مطلقا. حينئذ - 01:04:38

يكون بالتحافي قد ستر عورته وستر من كبريهما وهذا لا اشكال هذا لا يعارض بل هذا يؤيد لانه قال اذا كان واسعا فالتحف هذا امر والامر القديم الوجوب. واما اذا كان ضيقا اجاز اللاتزار به من دون كراهة. وبهذا يجمع بين - 01:04:58

احاديث كما ذكره الطحاوي وغيره واختاره المنذر وابن حزم قال الشوكاني رحمه الله تعالى وهو الحق الذي يتعين المصير اليه وهو الحق الذي يتعين المصير اليه. فالقول بوجوب طرح الثوب على العاتق - 01:05:18

والمخالفة من غير فرق بين الثوب الواسع والضيق ترك للعمل بهذا الحديث. يعني لو سوينا بالحكم بين الثوب الواسع والثوب الضيق انه يجب ان يضع على عاتقه شيء من الثوب هذا ترك للحديث الثاني. يكون اخذنا بحديث ابي هريرة - 01:05:38

لا يصلى احدكم الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء او عاتقه. اخذنا بهذا الحديث وعممناه في الواسع والضيق. طيب حديث جابر هذا على ان الضيق لا يجب ان يستر منكبيه. فنعمل الحديثين معا. فنوجب متى ما كان الثوب واسعة - 01:05:58

ونسقط الوجوب متى ما كان الثوب ضيقا. وهذا واضح بين. وعن جابر النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوبه من واحد متواشحا به متفق عليه متواشحا به قال ابن عبدالبر حاكيا عن الاخفش ان التوشح - 01:06:18

هو ان يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى. فيلقيه على منكبه الایمن لمن ويلقي طرف الثوب الایمن من تحت يده اليمنى على منكبه الایسر. يعني يغطي كل منهما بالطرف الاخر. والحديث - 01:06:38

يدل على جواز الصلاة والثوب الواحد اذا توشح به المصلي. والصلاه بثوب واحد صحيحة. اذا توشح به المصلي او وضع طرفه على عاتقه او خالف بينه وبين طرفيه. اذا قول المصنف ومع جميع احد عاتقيه - 01:06:58

في الفرض يعني يجب ستر احد العاتقين. وظاهر حديث مسلم انه لا بد من ستر العاتقين فليخالف بين طرفيه يؤيد هذا المعنى. انه لا بد ان يخالف بين الطرفين. توشح على ما ذكره ابن عبد البر عن اخفى - 01:07:18

يدل على ذلك. حينئذ من صلى فرضا وقد ستر عورته مع القدرة على ستر المنكبين ولم كسرهما او ستر احدهما حين يذق الصلاة غير

غير صحيحة. لا يصلح الرجل بالثوب الواحد ليس على عاتقه - 01:07:38

فيه منه شيء. هل يكفي أي شيء يطرحه على كتفيه؟ ولو حبلا أو لابد ما يتحقق الستر يعني لابد من شيء يسمى في العرف ساترا.

بعضهم يرى انه لو وضع حبلا او خيطا - 01:07:58

الصحيح انه لا يجوز الا ما يسمى سترة ولباسا. لحديث اذا صل احدهم في ثوب واحد فليخالف بين طرفين على عاتقى والامر بوضعه على عاتقى للستر. ولا يحصل ذلك بوضع خيط ولا حبل. وقال بعض اصحابنا يجزئه - 01:08:18

يعنى وابو حامد خيط بس فقط يجزئ لان هذا شيء فيتناوله الخبر لانه قال ليس على عاتقه منه شيء ليس على عاتقه منه هذا شيء. لان هذا شيء اوله الخبر واوله اورد حديث جابر كاني انظر اليه كأن على عاتقه ذئب فأرة عاتق النبي صلى الله عليه وسلم -

01:08:38

او ذنب ذنب فأرة هذا لم لم يثبت. لم يثبت. وكذلك ما ذكره ابراهيم النخعي غيره قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يجد احدهم ثوبا اكتفى بالقائه على عاتقه عقالا - 01:09:08

او عقالا وصلى يقول هذا ان صح فلعدم ما سواه لقوله اذا لم يجد وفي هذا دليل على انه لا يجوز مع وجود الثوب على كل هذا او ذاك اذا ثبتت السنة حينئذ اصل اعمالها هذا هو هو الاصل. ثم قال رحمة الله تعالى وصلاتها - 01:09:28

في درع وخماد وملحفة ويجزئ ستر عورتها ويجزئ ستر عورتها هذا فيه شأن المرأة. لما قال يستحب صلاته في ثوبين هذا شأن الرجل كمال في الرجل مع ستر عورته ان يصلح بثوبين. وما الكمال في المرأة؟ قالوا - 01:09:48

اي وستحب صلاتها. عطف على السابق. قلنا الاستحباب هذا حكم حكم شرعى. فلا بد من دليل يدل على ان هذا واجب شرعا صلاتها اي صلاة المرأة. وعورة المرأة معروفة قلنا كل امرأة عورة الا الا وجهها - 01:10:08

وجهها. وبعضهم قال كفيها قدميها. قلنا هذا فيهم في نظر. صلاتها اي صلاة المرأة في درع وهو القميص اسره بذلك عامة اهل اللغة. مذكر جمعه ادراع. وقال احمد شبه القميص لكنه - 01:10:28

مسابق يغطي قدميها. هذا الاول في درع وخماد وهو بكسر الخاء المعجمة سماه النصيب وهو ما تضعه المرأة على رأسها وتديره تحت حلقها. وكل ما ستر شيئا فهو خماره ومنه خمار - 01:10:48

تغطي به رأسها جمعه اخمرة وخمور ضمتيين. روی عن عمر وغيره واختبرت المرأة لبست الخمار من قوله تعالى ولیضربين بخمرهن على جيوبهن اي يلقين مقانعهن ليسترن اعنقهن وتصورهن. وملح فهذا ثلاثة اشهر - 01:11:08

درع وهو قميص وخماد تضعه على رأسها وتديره تحت حلقها وملحفة مفعلة بكسر الميم واللحاف للباس فوق سات فوق سائل اللباس. وكل ثوب يلتحف به من دثار البرد ونحوه وتسمى الجلباب - 01:11:28

والمناعة جمعها ملحف. قالت عائشة لابد للمرأة في الصلاة من ثلاثة اثواب لابد للمرأة بالصلاحة استحبابا لا وجوبا لان المراد هو ان تستر عورتها. باي وجه سترت عورتها حينئذ نقول اجزأها - 01:11:48

سواء كان بثوب بثوبين بثلاث اربع لا بأس به. لكن جمهور اهل العلم على انه يستحب لها ان يتكون من ثلاثة اشياء من درع وخماد وملحفة. لابد للمرأة في الصلاة من ثلاثة اثواب اذا وجدتها الخمار والجلباب والدرع. والحكمة من - 01:12:08

المبالغة في سترها والا تبين عزيزتها. وملحفة اي ثوب اي ثوب تلتحف به روی ذلك عن ابن عمر يعني كونه ثلاثة اثواب. روی ذلك عن ابن عمر وابيه عمر وعائشة وهو قول الشافعى. وذلك انه اسر واحسن. قال احمد اتفق عامتهم على الدرع والخماد - 01:12:28

اتفاق عامتهم على الدرع والخماد. يعني لابد من قميص ولا بد منه شيء تضعه على رأسها تلف تحت حلقها. واما الملحفة هذا ليس بمتفق عليه. انما المتفق عليه الدرع والخماد. ولذلك قال احمد نعم - 01:12:58

اتفاق عامتهم على الدرع والخماد وما زاد فهو خير واسر. فانه اذا كان عليها جلباب تجافى عنها راكعة وساجدة فلا يصفها ولا يبيين عجيذتها. ومواضع العورة المغلظة. روی عن ابن عمر تصلی في اربعة اثواب لذلك. اربعة اثواب لذلك. على كل المراد به كمال الستر فقط. يعني الا يبيين - 01:13:20

منها شيء من مواضع جسمها. ليس المراد به البشرة وإنما المراد به ما يبين حجم او نحو ذلك مما يتعلق ويجزئ ستر عورتها ويجزئها
ها هنا قال هنا قال ويجزي ما الفرق بينهما؟ ها؟ هل بينهما فرق؟ لا - [01:13:50](#)

لماذا فرقت؟ تفون في العبارة. نعم احسنت. الكفاية والالزام بمعنى واحد. يقول ويكتفي ويجزي بمعنى واحد بمعنى واحد
ويجزي يعني فان اقتصرت المرأة في ستر عورتها على ما ذكر اجزاءها - [01:14:20](#)

تجزئ المرأة ستر عورتها. ولو في ثوب واحد ولو في في ثوب واحد. سواء كان في الفرط او لانها سترت ما يجب عليها ستره فاكتفي
به. فاذا كان كذلك ما زاد على الستر يعتبر من من النافلة - [01:14:40](#)

ثم ذكر بعض المسائل المتعلقة اكتشاف العورة. ويأتي بحثه ان شاء الله تعالى. والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الـ
وصحبه اجمعين. كيف اوجب المذهب ستر جميع المنكب مع تجويزهم - [01:15:00](#)

يعني الاخير هل قلت قول بعض الاصحـاب ليس المذهبـ المذهبـ لا بدـ من سترـ جميعـهـ لاـ بدـ انـ يـعـتـبـرـ شـيـءـ وـاـمـاـ الـحـبـلـ هـذـاـ قـوـلـ بـعـضـ
الاصحـابـ قولـ ليـ لـبعـضـ الـاصـحـابـ لـذـكـرـ مـسـأـلـةـ مـفـرـدـةـ هـلـ يـكـفـيـ اـمـ لـابـدـ اـلـىـ اـخـرـهـ - [01:15:20](#)

واضح؟ نعم. نعم؟ الجمهور في ضلع وخمار قل صحابة فقط صحابة ولذلك قال احمد عامر على الدرع والخمار. بمعنى انه اشبه ما
يكون اجماعـ وـاـمـاـ مـاـ زـادـ فـهـوـ اوـلـىـ لـكـنـ الـمـطـالـبـ بـالـمـرـأـةـ الـجـهـةـ الـعـوـمـ اـنـ تـسـتـرـ - [01:15:40](#)

عورتها مباشرة يعني لولا وحـجاـ وـاـنـ تـكـوـنـ فـيـ كـاـمـلـ مـاـ يـغـطـيـهـ عـنـ عـنـ الـاـنـظـارـ هـذـاـ الـاـصـلـ فـيـهـ. نـعـمـ طـبـقـ هـاـ؟ اـذـاـ قـلـنـاـ عـلـىـ المـذـهـبـ
صلـةـ صـحـيـحةـ. لـانـ هـوـ يـفـعـلـ يـغـطـيـ اـحـدـ الـعـاـتـقـيـنـ - [01:16:10](#)

واذا قلنا على الصحيح انه لابد من العاتقـينـ صـلـاتـهـ باـطـلـةـ. لـانـ الصـورـ ثـلـاثـةـ مـعـ الـقـدـرـةـ الـاـيـغـطـيـ الـعـاـتـقـيـنـ. اـنـ اـحـدـهـماـ اـنـ يـغـطـيـهـمـ مـعـاـ. فـيـ
سـوـرـتـيـنـ باـطـلـةـ وـفـيـ سـوـرـةـ وـاحـدـةـ صـحـيـحةـ. عـلـىـ المـذـهـبـ اـنـهـ - [01:16:40](#)

احـدـاـ عـاـتـقـيـهـ مـعـ كـشـفـ الـاـخـرـ صـحـيـحاـ. صـحـيـحةـ بـكـرـاهـةـ بـدـوـنـ كـرـاهـةـ عـلـىـ الـرـوـاـيـةـ الـاـخـرـ الـاـمـامـ اـحـمـدـ اـذـاـ غـطـيـ الـمـنـكـبـيـنـ هـذـاـ كـمـالـ
عـنـهـمـ. اـذـاـ لـمـ يـغـطـيـ مـعـ الـقـدـرـةـ صـلـاتـهـ باـطـلـةـ. فـهـذـاـ الـذـيـ تـقـولـ مـثـلـاـ يـغـطـيـ اـحـدـ الـمـنـكـبـيـنـ عـلـىـ الصـحـيـحـ صـلـاتـهـ باـطـلـةـ - [01:17:00](#)
لـانـ المـذـهـبـ وـقـفـواـ مـعـ روـاـيـةـ وـتـرـكـواـ بـقـيـةـ روـاـيـاتـ. يـقـولـ هـذـاـ خـلـلـ لـيـسـ بـصـحـيـحـ. قـوـلـهـ لـيـسـ عـلـىـ عـاـتـقـهـ نـعـمـ مـفـرـدـ فـيـ الـلـفـظـ لـكـنـ ثـمـ
روـاـيـةـ اـخـرـ لـاـ تـعـارـضـ لـيـسـ بـيـنـهـماـ تـعـارـضـ فـنـقـولـ هـذـهـ مـتـفـقـ عـلـىـهـاـ بـيـنـ الـبـخـارـيـ وـمـسـلـمـ وـهـذـهـ فـيـ مـسـلـمـ اـذـاـ مـقـدـمـةـ عـلـىـ نـقـولـ لـاـ
تـعـارـضـ عـاـتـقـيـهـ - [01:17:20](#)

ثم قال فليخالف بين بطرفيه ثم قالها فالتحف به كلها تدل على انه لابد من العاتقـينـ. فصارت عندنا ثلاث روـاـيـاتـ فيـ مـقـابـلـ روـاـيـةـ
واحـدـةـ فـيـ الصـحـيـحـيـنـ. وـالـجـمـعـ بـيـنـهـاـ نـقـولـ لـاـ بـدـ مـنـ تـغـطـيـةـ الـعـاـتـقـيـنـ. صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ - [01:17:40](#)